

جوانب مضيئة من العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليمان القانوني.

أ/ محمد الصالح بالخير/ قسم التاريخ/ جامعة أبو القاسم سعد الله/ الجزائر 2

ملخص المقال بالعربية:

لم تكن معاهدة الامتيازات المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا خلال القرن السادس عشر، شراً محضاً في حق الدولة العثمانية، كما كان ينظر إليها بل كان للمعاهدة جوانب إيجابية كثيرة على الدولة العثمانية خاصة في شقها الاقتصادي. وسنحاول استعرض بعضها من أجل دحض أقوال المؤرخين أو الباحثين الذين قالوا أن معاهدة الامتياز العثمانية الفرنسية هي سلبية بنسبة كبيرة على الدولة العثمانية وأن المستفيد الأكبر منها هي الدولة الفرنسية ثم الدول الأوروبية فيما بعد، ومن أهم النتائج الإيجابية على الدولة العثمانية ما يلي:

تذكر ليلي الصباغ أن المعاهدة أثمرت عن فتح المجال أمام التجار العثمانيين بشكل عام، وعلى وجه الخصوص النصارى من رعايا الدولة العثمانية، بالإضافة إلى سكان مناطق شمال إفريقيا بما فيهم رياس البحر المجاهدين، للاستفادة من التبادل التجاري الحاصل بين البلدين وتحويل تعاملهم عن المناطق التجارية في إيطاليا وفي مقدمتها البندقية التي ساهمت في تمويل الكثير من الحملات الصليبية ضد العثمانيين.

استطاع السلطان سليمان القانوني من خلال تلك المعاهدة إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد العثماني عامة وتجارة الدولة العثمانية بصفة خاصة وذلك بتخليصها من الارتكان لإحدى الدول الأوروبية، كما ساعدت المعاهدة على تنوع مصادر البضائع المستوردة إلى الدولة العثمانية، كما يمكن القول إن السلطان العثماني استغل مبدأ المعاملة بالمثل في الجانب التجاري وأوفد تجار رسميين يعملون لحساب الدولة، معفيين من الضرائب والرسوم الجمركية ويتمتعون بالحماية، وكان السلطان يهدف إلى زيادة عدد التجار العثمانيين المتعاملين مع فرنسا، بغية كسر احتكار الذميين للتجارة الخارجية من ناحية، والاستفادة من جمع المعلومات عن الشريك في المعاهدة ومدى صدق نواياه من ناحية أخرى، فضلاً عن الاطلاع عن كثب على أحوال رعيته غير مسلمة واتصالهم مع الفرنسي.

كما أن المعاهدة أعادت الروح الاقتصادية للموانئ الشامية، وساهمت بشكل فعال في إخراجها من العزلة والانغلاق التي فرضتها عليها حركة الكشوفات الجغرافية وبالتالي فتحت المجال لتلك الموانئ للتعامل مع الفرنسيين وبخاصة ميناء صيدا وبيروت وغيرهم، فضلا على أن المعاهدة استقطبت العديد من التجار الأوربيين للعمل في الدولة العثمانية، فشكل ذلك صدمة كبيرة للقوى الأوربية التي أرادت تدمير الاقتصاد العثماني وتخفيف منابعه المالية.

الملخص بالانجليزية :

The treaty signed between the Ottoman empire and France during the 16th century wasn't a purely evil against the Ottomans. On the contrary, it had an economically positive impact. The most important effects were as follow:

First, it had a fruitful effect on the Ottoman merchandise.

Second, it had a good effect on the Ottoman economy in general and commerce in particular and helped to vary its merchandise to the empire.

In addition to this, it renewed the economic spirit of the Syrian ports and greatly contributed to get rid of isolation that was imposed by geographical reconnaissance.

Finally, it attracted a lot of European traders to work in the Ottoman Empire .

شهدت الدولة العثمانية خلال القرن 16م / 10هـ، أوج تطورها وازدهارها، خاصة في فترة حكم السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566م)، الذي اعتبر عصره أبرز عصور الدولة العثمانية؛ حيث شهدت سنوات حكمه توسعا مهما، وأصبحت أقاليم الدولة العثمانية منتشرة في قارات العالم الثلاث.

وقد كان لظهور الدولة العثمانية الأثر الكبير على العالم بأسره، خاصة على أوروبا، التي كانت تعيش آنذاك انقسامات سياسية وصراعات دينية، ولذلك تنوعت مواقف الدول الأوروبية من الدولة العثمانية تبعا لحالة كل دولة؛ ففي الوقت الذي كان "شارلكان" إمبراطور الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، وملك اسبانيا والنمسا في صراع مع العثمانيين، سعى "فرانسوا الأول"، ملك فرنسا إلى كسب ود العثمانيين وربط علاقات معهم. ومما ساعد على توثيق عُرى الاتصال بين الطرفين، تلك المنافسة الشديدة بين "فرانسوا الأول"، و"شارلكان" من جهة، والعداء المستحكم بين سليمان القانوني و"شارلكان" من جهة ثانية.

وقد كان للاتصال العثماني الفرنسي منعطفا جديدا في تاريخ العلاقات بين الطرفين، إذ يعتبره المؤرخون بداية للعلاقات الرسمية. كما أن تلك المعاهدة التي عقدت بين الدولة العثمانية بصفتها دولة مسلمة، وفرنسا المسيحية، كان الهدف منها محاربة العدو المشترك، ممثلا في الملك الإسباني "شارلكان"، وكذا تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية متعددة.

بدأت العلاقات العثمانية الفرنسية في بداياتها جد متميزة، وتحكم فيها الوضع العام الفرنسي في أوروبا، حيث كان ملك فرنسا "فرانسوا الأول"، في أمس الحاجة إلى دعم الدولة العثمانية ضد إسبانيا والإمارات الإيطالية، وتوجت هذه العلاقة بالدعم العسكري بقيادة خير الدين بربروس، الذي ساهم في تحرير السواحل الفرنسية وأهمها نيس وطولون وغيرهما.

1- ماهية الامتيازات الأجنبية:

يعد موضوع الامتيازات الأجنبية، ولاسيما الفرنسية منها في الإمبراطورية العثمانية، من المواضيع محل اهتمام الباحثين والدارسين خاصة المتحمسين لمعرفة الأسباب الحقيقية التي من خلالها أخذت الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا تتغلغل في الإمبراطورية العثمانية وتتدخل في شؤونها الداخلية، وقبل التفصيل في هذه المعاهدة الشهيرة بين السلطان العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي "فرانسوا الأول"، لابد من الإشارة في البداية إلى أن مفهوم الامتيازات الأجنبية، هو محل خلاف بين المؤرخين⁽¹⁾، لما له من دلالة تاريخية وسياسية واقتصادية، حسب توظيفه طبعا، وللخروج من هذه الإشكالية ينبغي الرجوع إلى الوراثة لاستعراض تاريخ إقامة الأجانب ونشاطهم

في خارج بلادهم، لأنه من المتعارف عليه أن الامتيازات الأجنبية لم تكن بالشيء الجديد للدولة العثمانية، وإنما سبقتها إليها دولة المماليك والتي بدورها منحت تسهيلات تجارية لكل من البندقية وجنوة في مصر والشام⁽²⁾.

وبالتالي يمكن القول إن الامتيازات التي أقدمت الدولة العثمانية على منحها لبعض الدول الأوروبية، وعلى وجه الخصوص الدولة الفرنسية، لم تكن سابقة تاريخية، بقدر ما هي إرث حضاري عالمي نابع من أهداف إستراتيجية، ونتيجة لظروف تاريخية أملت لها المصلحة العامة للدولة، فنظام الامتيازات لم يكن جديدا بالنسبة للأجانب، وإنما هو نظام قديم أدخلت عليه بعض التعديلات، نتيجة لتطور العلاقات الدولية، خاصة في القرن السادس عشر ميلادي (10هـ)⁽³⁾.

أما بالنسبة لمصطلح الامتيازات الأجنبية، فقد عرفها الأستاذ عبد العزيز الشناوي بأنها معاهدات تتضمن المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية، ولممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدول في سريان هذه المبادئ عليهم⁽⁴⁾.

بينما عرفها المؤرخ خليل إينالجيک على أنها عهد أمان أعطي رسميا من قبل رئيس الجماعة الإسلامية في مقابل التعهد بالصدقة من قبل غير المسلمين، وغالبا ما كان العثمانيون يميلون إلى تفسير مثل هذا التعهد على أنه نوع من التحالف⁽⁵⁾.

أما الباحث أحمد إسماعيل ياغي، فرأى أن الامتيازات الأجنبية هي عبارة عن قواعد تنظم إقامة الأجانب في الأراضي العثمانية، ولم تصبح امتيازات حقا مشروعاً إلا عندما زاد عدد الرعايا الأجانب وأصبح لديهم الحرية التامة في السكن والعمل⁽⁶⁾.

2- ظروف إبرام معاهدات الامتيازات:

شرح في العمل بنظام الامتيازات الأجنبية منذ سنة 1536م/ 943هـ، في إطار التحالف الذي أبرمه السلطان سليمان القانوني مع نائبة ملك فرنسا ووالدة "فرانسوا الأول" (François 1^{er})⁽⁷⁾.

وقد عقد هذا التحالف في ظروف قاهرة وخاصة جدا، حيث كان الملك "فرانسوا الأول" في مواجهة حاسمة مع "شارلكان" (*Charles Quint*)⁽⁸⁾، هذا الأخير الذي كان يحاصر فرنسا من كل الجهات، وقد استطاع أن يلحق هزيمة كبيرة بملك فرنسا، والأكثر من ذلك أنه استطاع أسره، ومن ثم اقتيد كأسير حرب، وسيق مباشرة إلى مدريد، حيث سجن في أحد قصورها⁽⁹⁾.

وفي خضم هذه الأحداث المتسارعة، استنجدت والددة الملك فرانسوا الأول، "لويز سافوا" بالسلطان العثماني سليمان القانوني، مخاطبة إياه قائلة: «أتضرع إليك أيها الإمبراطور العظيم لإظهار كرمك أن تعيد إلي ولدي». ⁽¹⁰⁾ وأرسلت له أول بعثة مباشرة بعد انخراط ابنها في تلك المعركة الشهيرة، لكن البعثة توقفت في البوسنة، لأن أميرها أوقفهم وقام بقتل المبعوث الفرنسي ومن معه، واستحوذ على الأموال والهدايا التي كانت بحوزتهم⁽¹¹⁾.

ثم أعقبتها بعثة ثانية ترأسها "الكونت جون فرانجياني"، الذي نجح في الوصول إلى استانبول حاملا معه رسالتين إلى السلطان العثماني، الأولى من الملكة، حيث ترجمته أن ينقذ ابنها، والثانية من الملك "فرانسوا الأول"، يطلب فيها المساعدة. وقد أجبر "شارلكان" الملك "فرانسوا الأول" على توقيع معاهدة مدريد في 14 جانفي 1526م/ 933هـ، والتي كانت ذات شروط مجحفة، من أجل إطلاق سراحه⁽¹²⁾.

تلقى السلطان العثماني هذا الطلب بارتياح كبير، ورأى أنها فرصة سانحة لتحقيق أهدافه وطموحاته، فطمأن المبعوث الفرنسي أنه سيهاجم "شارلكان" برا وبحرا، ومنحه رسالة ليقدمها للملك الفرنسي، يحثه فيها على أن يتشجع، كما وعده بأن يناقش كل المسائل التي عرضها مبعوثه، وكانت فرنسا ترغب في تدخل السلطان سليمان القانوني لصالحها، بغية فك الحصار المفروض عليها، وذلك من خلال فتح جبهة ضد المجر. وقد كان لها ذلك بالفعل، حيث استطاع السلطان العثماني الاستحواذ على المجر في 13 نوفمبر 1526م (933هـ)⁽¹³⁾، واستطاعت جنوده أن تصل إلى غاية أسوار مدينة فيينا النمساوية، وبالتالي تمكنت الدولة العثمانية من الولوج

داخل دول أوروبا الوسطى، وهو ما سمح لفرنسا بالظهور كدولة قومية خلال القرن السادس عشر⁽¹⁴⁾.

3- دوافع منح الامتيازات الأجنبية:

يعتبر عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، ذروة مجد الدولة العثمانية، ومكانتها المرموقة بين دول العالم آنذاك، كما يعد عصره أبرز العصور الذهبية للدولة العثمانية، حيث شهدت مرحلة حكمه توسعا عظيما، لم تشهده الدولة العثمانية من قبل. وفي خضم هذه التألق والمجد، وقع التحالف العثماني الفرنسي في إطار الامتيازات الأجنبية التي تكرم بها الباب العالي على فرنسا منذ 1535م/ 942هـ⁽¹⁵⁾. ولقد أثار هذا الامتياز العديد من التساؤلات، في جميع الأوساط خاصة العلمية منه، حول خلفيات ودوافع منح هذه الامتيازات من قبل السلطان العثماني، وبالتالي اختلفت الآراء وتعددت التفاسير بين المؤرخين حول الدوافع والأسباب الحقيقية لهذا التحالف رغم التناقض الصارخ بينهما، خاصة في العقيدة⁽¹⁶⁾.

وقد ذكر الباحث المعاصر محمود شاكر، أن هناك دافعين رئيسيين لإبرام معاهدة الامتيازات. أولهما السعي إلى تشتيت اتفاق الدول الصليبية ضد الدولة العثمانية، عبر إغراء بعضها بامتيازات خاصة وصلاحيات كبيرة، من شأنها أن تحدث انقسام في صفوف الدول الصليبية. وثانيهما تمكين موانئ البحر المتوسط من القيام بالدور الحيوي الذي كانت تمارسه في عالم الملاحة والتجارة وذلك في مقابل بعض التسهيلات من جانب السلطان سليمان القانوني⁽¹⁷⁾.

بينما ذكر المؤرخ والباحث علي حسون أن دافع السلطان هو استعادة اسبانيا وإرجاعها لحظيرة المسلمين، وبالتالي إصلاح وضع المسلمين هناك، ونظرا لموقع فرنسا المتاخم للحدود الشمالية لاسبانيا من جهة، ولعدم وجود منفذ بري آمن للمنطقة وضرورة الاعتماد على الطريق البحري الأقرب إلى الهدف من جهة أخرى، لم يكن أمام السلطان من بد سوى الاستعانة بفرنسا العدو التقليدي "لشارلكان"⁽¹⁸⁾.

أما الباحث محمد سهيل طقوش فرأى أن دافع عقد معاهدة الامتياز يعود إلى عاملين رئيسيين: الأول توجيه السلطان العثماني رسالة إلى ملوك أوروبا ملخصها أن من يتحالف معه، سيحصل على تسهيلات اقتصادية وسياسية متعددة، وهذا بصرف النظر عن معتقداته الدينية. أما الثاني فهو رغبة السلطان في تنشيط الموانئ الشرقية لبلاد الشام ومصر، والتي تضررت بفعل تحول طرق التجارة الدولية نحو رأس الرجاء الصالح، بفضل الكشوفات الجغرافية الجديدة⁽¹⁹⁾.

بينما توصل مجموعة من الباحثين إلى نتيجة مفادها أن رغبة السلطان سليمان القانوني في إيجاد موطئ قدم له في غرب أوروبا لمواجهة خصمه "شارلكان"، تحققت في شخص الملك "فرانسوا الأول"، خاصة بعد انتقال موازين القوى إلى دول غرب أوروبا القوية اقتصاديا وسياسيا نتيجة الكشوفات الجغرافية الكبيرة. وقد ساهم ذلك المنهج المبتكر في تأجيج الصراعات الأوروبية، وأشغل دول القارة بالتنافس فيما بينها على جميع المستويات بعيدا عن أراضي الدولة العثمانية⁽²⁰⁾.

4- الانعكاسات الايجابية لهذه العلاقات على الدولة العثمانية: أ- اقتصاديا:

لم تكن معاهدة الامتيازات المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا خلال القرن السادس عشر، شراً محضاً في حق الدولة العثمانية، كما كان ينظر إليها بل كان للمعاهدة جوانب ايجابية كثيرة على الدولة العثمانية خاصة في شقها الاقتصادي⁽²¹⁾. وسنحاول استعرض بعضها من أجل دحض أقوال المؤرخين أو الباحثين الذين قالوا أن معاهدة الامتياز العثمانية الفرنسية هي سلبية بنسبة كبيرة على الدولة العثمانية وأن المستفيد الأكبر منها هي الدولة الفرنسية ثم الدول الأوروبية فيما بعد، ومن أهم النتائج الايجابية على الدولة العثمانية ما يلي:

تذكر ليلي الصباغ أن المعاهدة أثمرت عن فتح المجال أمام التجار العثمانيين بشكل عام، وعلى وجه الخصوص النصارى من رعايا الدولة العثمانية، بالإضافة إلى سكان مناطق شمال إفريقيا بما فيهم

رياس البحر المجاهدين، للاستفادة من التبادل التجاري الحاصل بين البلدين وتحويل تعاملهم عن المناطق التجارية في إيطاليا وفي مقدمتها البندقية التي ساهمت في تمويل الكثير من الحملات الصليبية ضد العثمانيين⁽²²⁾.

استطاع السلطان سليمان القانوني من خلال تلك المعاهدة إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد العثماني عامة وتجارة الدولة العثمانية بصفة خاصة وذلك بتخليصها من الارتكان لإحدى الدول الأوربية، كما ساعدت المعاهدة على تنوع مصادر البضائع المستوردة إلى الدولة العثمانية، كما يمكن القول إن السلطان العثماني استغل مبدأ المعاملة بالمثل في الجانب التجاري وأوفد تجار رسميين يعملون لحساب الدولة، معفيين من الضرائب والرسوم الجمركية ويتمتعون بالحماية، وكان السلطان يهدف إلى زيادة عدد التجار العثمانيين المتعاملين مع فرنسا، بغية كسر احتكار الذميين للتجارة الخارجية من ناحية، والاستفادة من جمع المعلومات عن الشريك في المعاهدة ومدى صدق نواياه من ناحية أخرى، فضلاً عن الاطلاع عن كثب على أحوال رعيته غير مسلمة واتصالهم مع الفرنسي⁽²³⁾.

كما أن المعاهدة أعادت الروح الاقتصادية للموانئ الشامية، وساهمت بشكل فعال في إخراجها من العزلة والانغلاق التي فرضتها عليها حركة الكشوفات الجغرافية وبالتالي فتحت المجال لتلك الموانئ للتعامل مع الفرنسيين وبخاصة ميناء صيدا وبيروت وغيرهم، فضلاً على أن المعاهدة استقطبت العديد من التجار الأوربيين للعمل في الدولة العثمانية، فشكل ذلك صدمة كبيرة للقوى الأوربية التي أرادت تدمير الاقتصاد العثماني وتخفيف منابعه المالية⁽²⁴⁾.

إنَّ معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية كانت لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الإسباني، بعد أن استعادت الموانئ العربية في البحر الأبيض المتوسط نشاطها وحيويتها، مما اضطره للبحث عن موارد مالية جديدة في أمريكا الشمالية لتعويض خسائره، ولاسيما الهزائم التي مني بها الإمبراطور "شارلكان"

على يد السلطان سليمان القانوني في شمال إفريقيا ووسط أوروبا، ويعتبر ذلك رداً بليغاً على آراء المؤرخين والباحثين الذين قالوا بأن التحالف العثماني الفرنسي لم يكن له أي فائدة تذكر⁽²⁵⁾.

إنّ الامتيازات التجارية التي منحها السلطان سليمان القانوني للفرنسيين والبنادقة أسهمت في إرساء أسس النظام الرأسمالي وارتباط السلطان بالتجار ومن ثم الدول البروتستانتية، وبذلك يكون السلطان قد حقق انتصاراً على الإمبراطورية الرومانية والكنيسة الكاثوليكية بعد عقود من وفاته⁽²⁶⁾.

ويمكن القول أيضاً إن الاتفاقية ساهمت في زيادة الثقة والتعاون بين الطرفين، نتيجة تنامي العلاقات التجارية الناشئة بينهما، إضافة على توسيع مجال المشاورات والاتصالات ليشمل تبادل الخبرات الحربية وهو ما ترتب عليه التحالف العسكري بين الجانبين كما هو متعارف عليه⁽²⁷⁾.

ب- سياسيا وعسكريا:

إنّ من أهم النتائج السياسية التي حققتها معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية وما تمخض عنها هو عقد معاهدة بين السلطان سليمان القانوني والإمبراطور "شارلكان" في سنة 1547م/ 954هـ والذي اعترف بموجبها هذا الأخير، بفتوحات الدولة العثمانية في أوروبا، فضلاً عن موافقته على إقامة المجر والنمسا علاقات تجارية مع الدولة العثمانية، وكذلك قبوله بمعاينة الرعايا الفارين من الدولة العثمانية إلى إمبراطوريته، كما منعت تلك المعاهدة "شارلكان" من استعمال لقب إمبراطور في كتبه الرسمية التي ترسل إلى السلطان سليمان القانوني واقتصره على لقب الملك فقط، لذلك تعتبر هذه المعاهدة القمة التي وصلت إليها الدولة العثمانية، لأنها حسمت الصراع الدائر بين الطرفين بعد ثلاثين عام، وقد اعترفت أوروبا قاطبة بتلك المعاهدة⁽²⁸⁾.

تمكنت الدولة العثمانية من مهاجمة ممتلكات الإمبراطور "شارلكان" في إيطاليا وإسبانيا عبر قواعدها في الموانئ الفرنسية، التي أنشأت بعد عقد تلك المعاهدة، حيث أصبح ميناء طولون الفرنسي

في سنة 1543م/ 950هـ، أحد أهم تلك القواعد، وقد أدخلته فرنسا للأسطول العثماني الذي كان تحت إمرة خير الدين بربروسا، والذي تمكن عن طريق أسطوله من حماية سواحل شمال إفريقيا من الغزو الصليبي، وقد أقر بعض المؤرخين الغربيين بالنصر العثماني بعد عقد تلك المعاهدة ومنهم "فليب مانسيل" حينما أكد على أن المعاهدة قد أثرت في معظم النواحي السياسية في أوروبا.⁽²⁹⁾

لقد استغل السلطان سليمان القانوني بمهارة، فائدة الصراع الديني الذي كانت تشهدها أوروبا بين الباباوات، والملوك للضغط على الإمبراطورية الرومانية المقدسة من جهة، ولتكريس الخلاف الديني بين الشعوب الأوروبية من جهة أخرى، فأشعل بذلك نار الحرب الأهلية التي اجتاحت أوروبا لعقود طويلة أشغلتها عن مواجهة الدولة العثمانية⁽³⁰⁾.

ومن النتائج المهمة لمعاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية أن تاريخ عقدها وآثارها، تجاوزت الزمن الذي عقدت فيه، وهذا ما ذكره المؤرخ "نويل باربر" بأن المعاهدة التي تم عقدها بين السلطان سليمان القانوني والملك "فرانسوا الأول" ظلت عاملاً حيوياً في السياسة الأوروبية لمدة قرنين من الزمان، حتى أطلق على تلك المدة عصر سيطرة العثمانيين على العالم والتي شملت القرن السادس عشر⁽³¹⁾.

كما يرى قيس جواد العزاوي أن الدولة العثمانية، استفادت من معاهدة الامتيازات الفرنسية من خلال الانعكاسات الإيجابية للعلاقات المميزة مع فرنسا، والتي سبّرت عنها حتماً المزيد من التأثير في الشؤون الداخلية لدول أوروبا الغربية، وبشكل خاص إيطاليا، علاوة على أن فرنسا لا تشارك في أي عمليات بحرية مسيحية التي يقودها "شارلكان" ضد الدولة العثمانية في الحوض المتوسط⁽³²⁾.

أما في الجانب العسكري فقد حققت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية مكاسب هامة، أهمها توسيع الاتصال بين العثمانيين والفرنسيين، وتبادل الخبرات العسكرية وإقامة تحالفات بينهما، حيث عملت فرنسا على الاستفادة من التقدم العسكري العثماني، وكلفت سفيرها في استانبول بمرافقة

السلطان العثماني في حملاته الموجهة ضد الدولة الصفوية في تلك الفترة، وذلك بغية الاطلاع على مستوى التطور الذي وصل إليه الجيش العثماني⁽³³⁾، كما طلب السفير الفرنسي من السلطان سليمان القانوني موافقته على القيام بحملة عسكرية ضد النمسا لصالح فرنسا، إضافة على أن الدولة العثمانية وفرنسا عقدتا اتفاقاً عسكرياً في سنة 1553م/ 961هـ، أهم ما جاء فيه أن فرنسا تتكلف بدفع جميع النفقات للأسطول العثماني، المكون من ستين سفينة بحرية والذي كان يحارب جيش الإمبراطور "شارلكان" في عدة جبهات، كما وافقت فرنسا على أن يستأثر السلطان العثماني وحده بالغنائم من السفن الحربية والأموال والأسرى، بينما يترك لفرنسا المئون والأراضي بعد أن يختار الجيش العثماني المواقع الحيوية له.⁽³⁴⁾

ويمكن القول إن استعمال جيشاً أوروبياً في المعارك ضد جيش أوربي آخر، يعد في حد ذاته انتصاراً كبيراً للعثمانيين، فأدت تلك السياسة إلى زيادة الدور العثماني في تغيير خارطة أوروبا السياسية، وبالتالي فرض القوة العسكرية العثمانية على مجريات الأحداث فيها، بصورة غير مباشرة عن طريق طرف أوربي والمتمثل في فرنسا ومن جانب آخر حققت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية، مكاسب سياسية واقتصادية للدولة العثمانية، ولاسيما حينما بذل الملك "فرانسوا الأول" جهوداً دبلوماسية كبيرة لانتزاع البندقية من قلب التحالفات الأوربية الموجهة ضد الدولة العثمانية، وعهد تلك المهمة إلى المبعوثين "رنسون" و "كانتلمو" فنجحوا في سنة 1539م/ 946هـ، في عقد معاهدة صلح بين البندقية والدولة العثمانية، فوجه بذلك الملك الفرنسي ضربة قاسية لملوك أوروبا وبابوية روما.⁽³⁵⁾

وفي ختام هذه الدراسة لموضوع: **جوانب مضيئة من العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان**

سليمان القانوني، يمكن أن نخلص إلى بعض النتائج التالية:

- يعتبر القرن السادس عشر محطة انطلاق جديدة في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب، أملت فيها ظروف السياسة الدولية السائدة آنذاك، فضلا على سياسة المصالح والمنافع المتبادلة، حيث لجأت الدولة العثمانية إلى سياسة الامتيازات من خلال عقدتها لمجموعة من المعاهدات الاقتصادية والسياسية مع بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، بغية تنشيط اقتصادها من جهة وكسب حلفاء على الساحة الأوروبية من جهة ثانية، وهذا بهدف تحقيق مآربها السياسية والعسكرية.
- لقد كان للامتيازات الأجنبية دورا فعالا في تطبيع العلاقات بين الدولة العثمانية كراعي للإسلام والمسلمين وبين الغرب الأوروبي المسيحي، الذي كانت تدفعه مصالحه الخاصة نحو الشرق منذ القدم، خاصة بعد أن علم بما يزرع به الشرق من خيرات متعددة ناهيك عن موقعه المتميز كوسيط بين أقصى الشرق والغرب، فضلا على أنه يشرف على بعض الأماكن المقدسة.
- إن معاهدة الامتيازات الشهيرة لسنة 1535م/942هـ، المبرمة بين السلطان سليمان القانوني والملك الفرنسي "فرانسوا الأول" لم تكن شرا محضا على الدولة العثمانية كما يروج لها بعض الدارسين والباحثين المعاصرين، وإنما كانت نقطة انطلاق جديدة في العلاقات الخارجية للدولة العثمانية، حيث تمكن من خلالها السلطان سليمان من تحقيق عدة أهداف إستراتيجية واقتصادية، خدمت الدولة العثمانية لسنوات متتالية، وعليه فعيوب المعاهدة التي ظهرت فيما بعد، خاصة بعد وفاة سليمان لا يمكن أن ننسبها له، بقدر ما كانت من جراء تظافر عدة عوامل لعل من أبرزها ضعف سلاطين الدولة العثمانية بعد سليمان، ناهيك عن تدخل الجيش الانكشاري والحريم في دواليب أجهزة الحكم في الدولة العثمانية.
- ساهم التوسع الجغرافي الذي شهدته الدولة العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، في بناء قواعد جديدة في الجانب السياسي والعسكري والاقتصادي، وهذا من أجل الحفاظ على توازن الدولة، لذلك شجعت هذه الأخيرة التجارة الداخلية والخارجية وشرعت في مبادلات تجارية مع الغرب وخاصة مع فرنسا من خلال منحها امتيازات تجارية بهدف تحفيز اقتصادها الذي بدأ يتأثر تدريجيا بسبب الكشوفات الجغرافية الجديدة.

- ساهمت الامتيازات الأجنبية في تنشيط الحركة التجارية في حوض البحر المتوسط، بعدما أصبحت السفن الأوربية وعلى رأسها الفرنسية تجوب ربوع أرجاء الدولة العثمانية سواء في المشرق أو المغرب، وهو ما ترتب عنه إعادة إحياء الطرق القديمة في التجارة المتوسطية بعدما تأثرت بشكل كبير من جراء اكتشاف مسالك جديدة للتجارة العالمية.
- تحكم التجار الأجانب بما فيهم الفرنسيين في التجارة الخارجية للدولة العثمانية سواء في المشرق أو المغرب خاصة في العاصمة استانبول، بحكم أنهم السباقين في ممارسة التجارة مع العثمانيين، وهو ما ترتب عنه انعكاسات سلبية على اقتصاد الدولة العثمانية، على اعتبار أن التجار الأجانب كان همهم الوحيد هو الربح السريع ولو على حساب الدولة التي يتاجرون على أرضها، أو على حساب التجار المحليين البسطاء، وهو ما أفقد التجارة الخارجية العثمانية حيويتها مع مرور الوقت، وبالتالي تحولت من مصدر رزق، إلى عبء كبير أثقل كاهل الدولة وزاد في أزمتها الاقتصادية.
- تنوع وسائل التبادل التجاري بين الدولة العثمانية وفرنسا، فضلا على تعدد وتنوع طرق المواصلات بين الطرفين سواء في الجهة الشمالية أو الجنوبية للمتوسط، وهو ما نجم عنه زيادة حجم المبادلات التجارية بين الطرفين، خاصة الطرف الفرنسي الذي استطاع أن يستغل معاهدة الامتيازات بذكاء كبير لصالحه ولصالح الدول الأوربية عموما فيما بعد.
- ساهمت الامتيازات الأجنبية الممنوحة من قبل الدولة العثمانية لبعض الدول الأوربية وعلى رأسها الدولة الفرنسية، في توافد جالياتها بشكل كبير بحجة ممارسة التجارة، لكن الواقع أن هذه الجاليات لا تمثل سوى مظهر من مظاهر الاستعمار الأوربي الحديث المنتشر في القارات الثلاث، تحت قناع المعاهدات والاتفاقيات التجارية، التي كانت تهدف في الحقيقة إلى استنزاف خيرات الشعوب.
- يمكن القول في الأخير أن الامتيازات الأجنبية في نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، أصبحت سيفاً مسلطاً على رقاب العثمانيين، خاصة في فترات حكم السلاطين العثمانيين الضعاف.

الهوامش:

- ¹ - ياسر قاري ابن عبد العزيز، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، جامعة أم القرى بمكة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ج1، رسالة دكتوراة، 2001م، ص 101.
- ² - نفسه، ج1، ص 102.
- ³ - نفسه، ج1، ص 91.
- ⁴ - الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ط2، المكتبة الأنجلو المصرية، ج2، القاهرة، 200م، ص40.
- ⁵ - خليل إينجليك ودونالد كواترت، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، ج1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م، ص 288.
- ⁶ - العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م، ص 180.
- ⁷ - ولد سنة 1494م، أصبح ملك فرنسا سنة 1515م، دخل في صراع حاد مع "شارلكان" بسبب ادعائه أن له حقوقا على ولاية ميلان الإيطالية من جهة جده، مما دفعه إلى التقرب من السلطان العثماني سليمان القانوني إلى غاية وفاته سنة 1547م، للمزيد أنظر : - محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق ، ص 203 .
- الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا، تحقيق يحي بوعزيز، ج2، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 64.
- ⁸ - ابن فليب لوبو، وماري ولد سنة 1500م، توفي أبوه وعمره ست سنوات، أجداده هم "مكسيمليان" ملك النمسا، و"فرديناند" و"إيزابيلا"، أصبح ملكا على اسبانيا سنة 1516م. دخل في صراع مع "فرانسوا الأول"، و"هنري الثامن" ملك إنجلترا، حول قيادة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، و التي أصبح قائدها سنة 1519م، إلى غاية وفاته سنة 1558م. وكان يعرف في المصادر العثمانية بكارلوس، واشتهر في المصادر العربية باسم "شارل الخامس" أو "شارلكان"، ملك اسبانيا وألمانيا، معاصر للسلطان سليمان القانوني، كان أعظم ملوك أوروبا في النصف الأول من القرن 16م. للمزيد أنظر :

- Jean Babelon, **Charles-Quint (1500-1558)**, éditions Sefi, Paris 1947, pp 186-187.
- خير الدين بروس، مذكرات خير الدين بروس، ترجمة، محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص 73.
- ⁹ - محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق د / إحسان حقي، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1981م، ص 209.
- عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، الجزائر، 1984م، ص 04.
- **Histoire de France, Source:**
<http://fr.wikipedia.org/w/index.php?oldid=51276774>. P 15.
- Le Baron I. DE TESTA, ***Recueil des traités de la Porte ottomane avec les puissances étrangères depuis le premier traité conclu en 1536 entre Soléyman 1 et François 1 jusqu'à nos jours***, 2 Tome, Amyot éditeur des Archives Diplomatique, Paris, 1864, pp 01-05.
- 10- شمس الدين الكيلاني: العثمانيون والأوروبيون في القرن السادس عشر، مجلة الاجتهاد، العدد 43، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، 1999م، ص 126.
- 11 - André BRUNEAU, ***Traditions et politique de la France au levant***, Félix Alcan, Paris 1932, p.22 .
- J . DE HAMMER, ***Histoire de l'Empire Ottomane depuis son origine jusqu'à nos jours***, Traduit de

- l'Allemand par J.-J. Hellert, Bellizard, Barthes, Dufour et Lowell, 18 Tome, Paris, 1835, p 140.
- Hüseyin GÜMÜS, *"Le français dans les territoires de l'empire ottoman"*, in, Synergies Turquie, n° 2 – 2009, pp. 107-111.
- لامب هارولد، سلطان الشرق العظيم سليمان القانوني، ترجمة شكري محمود نسيم، الدار العربية للموسوعات، القاهرة، 2007م، ص 139.
- 12 -Huguette Meunier, « **François 1^{er} et Soliman a Écouen** » in, Les collections de l'Histoire, N 45, Paris, 2009, p 27
- يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، ج1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، 1988م، ص 268.
- أندري كلو، سليمان القانوني، تعريب البشير بن سلامة، دار الجليل، بيروت، 1991م، ص 204-207.
- 13-كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، 1968م، ص 451.
- 14 -Colin Imber, *The Ottoman Empire 1300-1650*, The Structure of Power, Palgrave Macmillan, Great Britain, 2002, pp 51-52.
- محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط2، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008م. ص 190 - 191.

15- A. EDWARD VAN DYCK, *Report Edward A. van dyck, Consular Clerk of the United States at Cairo upon the CAPITULATIONS OF THE OTTOMAN EMPIRE SINCE THE YEAR 1150* ; Government printing office part I, Washington, 1881, p 15.

- عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة الأوربية للطباعة والنشر، بيروت، ب ت، ص 57.

¹⁶ - ليلي الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ج، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989م، ج 1، ص 140.

17 - التاريخ الإسلامي العهد العثماني، المكتب الإسلامي، ط 3، بيروت، 1991م، ص 105.

18- المرجع السابق، 118.

19 - محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 198.

- Félix Meneveau , *Histoire moderne, 1498-1715, avec introduction sur l'Europe du Xe au XVe siècle*, Imprimerie et librairie Classiques, Paris, 1903, p 96 .

20- نادية مصطفى محمود، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص 27.

21- ياسر قاري، المرجع السابق، ج 1، ص 237.

- رائد سامي حميد الدوري، "معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 1536م"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العراق، 2012م. ص 426.

- 22- ليلي الصباغ، الجاليات الأوربية...، المرجع السابق، ج1، ص 214.
- رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 426.

23-Sunar Ilkay, "*Anthropologie politique et économique: l'Empire ottoman et sa transformation*".
Ln : Annales, Économies, Sociétés, Civilisations. 35 année,
N.3-4, Paris, 1980, pp 551-552.

- روبر مانتزان، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباغي، دار الفكر للدراسات والتوزيع والنشر، القاهرة، 1993م، ج1، ص 335.

- 24- رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 426.
- ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 238 .
25 - يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ج1، ص 286 .
- ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 239.
26- رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 431.
27- ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 240.
28- رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 427-428 .
- ياسر قاري، المرجع السابق، ج1، ص 240.
29- مجهول، غزوات عروج وخير الدين، تصحيح وتعليق عبد القادر نور الدين، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934م، ص 13-16.

- Fray Diego de Haedo: **Histoire des rois d Alger**,
traduite et annotée par H. D. De Grammont, Adolphe
Jourdan Libraire éditeur, Alger, 1881. p 35-68

- 30- فائقة محمد حمزة عبد الصمد، أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، رسالة ماجستير، سنة 1989م، ص 113 .
- رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 431.
- 31- رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 428.
- ياسر قاري، المرجع السابق، ج 1، ص 242.
- 32-العزاوي قيس جواد، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط 2، الدار العربية للعلوم، بيروت 2003 م. ، ص 22-23.
- 33- فاضل بيات، ، البلاد العربية في الوثائق العثمانية النصف الأول من القرن 10هـ 16م، تقديم خالد أرن، المجلد الأول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 2010م، ص 248.
- رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 428.
- 34- مجهول، المصدر السابق، ص 14-16.
- محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 241-245.
- DE BARON .I DE TESTA, Op.cit , pp 59-63.
- 35- رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 429.
- ياسر قاري، الرجع السابق، ج 1، ص 242.